

ومن رسالة بولس في أعمال الرسل - إلى أهل تيموثاوس - الإصحاح الثالث: «صادقة هي الكلمة . . إن ابتغى أحد الأسقفية فيشتهى عملاً صالحاً فيجب أن يكون الأسقف بعل امرأة واحدة صاحياً عاقلاً صالحاً للتعليم ، كذلك يجب أن يكون الشمامسة ذوى وقار غير مولعين بالخمر وليكن الشمامسة كل بعل امرأة واحدة»^(١) .

لاحظ معي أيها القارئ الكريم في هذا النص الأخير أنه يقصر الزواج بواحدة على طبقة معينة ؛ الأساقفة والشمامسة وهم رعاة الكنيسة وسدنتها والقائمون على أمر الدين فيها . وقد طلب إليهم ذلك حتى لا يشغلوا بأمور الأسرة ومهام الزواج ومسئوليته عن أمور الآخرة التي هي حياة الخلود والبقاء الأبدى فالمنع إذن ليس للتحريم ولا يفيد التعميم لقصره على فئة خاصة من رجال الدين ، ولكنه استحسان من بولس الرسول . وهذا يوضح وجود التعدد في الديانة المسيحية ، وإلا لما كان لاستحسان بولس لهذا الفعل قيمة ولا معنى ، وكان عبثاً من القول ولغوا ، كما أنه يعد استثناء من قاعدة التعدد الذى لم تتعرض فيه الأناجيل كلها لمنعه . . والسكوت عن الشيء إقرار به . . وقد جاء التعدد في العهد القديم ولم يعارضه العهد الجديد ، فكان إقراراً منه بالتعدد .

وقد بقى تعدد الزوجات مباحاً في العالم المسيحى إلى القرن السادس عشر وظلت الكنيسة معترفة به حتى القرن السابع عشر .

يقول بعض المغالين والمتعصبين للمسيحية : « إن المسيح يمه أن ترجع الأمور إلى وضعها الصحيح سواء كان ذلك الوضع في البداية أو النهاية . .

نقول له : وقولك هذا دليل على صحة ما قلناه من أن زواج الأخت بأخيها كان جائزاً في البداية بين أبناء آدم وحواء فهل يزعم أحد أن المسيح يريد أن

(١) أعمال الرسل ص ٢٤٠ .